ASJP
Algerian Scientific Journal Platform

مجلة افاق للعلوم
Issn: 2507-7228 – Eissn: 2602-5345
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/351

المجلد: 07 العدد: 02(2022) ص625-638

إشكالية الاندماج والتكامل في الهوية متعدّدة الثقافات

Integrality and complementarityQuestion in Multi-cultural Identity

باية سي يوسف
جامعة الجزائر (الجزائر)
mimi1407@live.fr

معلومات المقال

تاريخ الارسال:
25 جويلية 2021
تاريخ القبول:
05 سبتمبر 2021

الكلمات المفتاحية:
- ✓ الهوية
- ✓ الثقافة
- ✓ الاندماج

الملخص:

يعالج موضوع إشكالية الاندماج والتكامل في الهوية متعدّدة الثقافات طبيعة العلاقة بين الأنساق القيمية المتنوعة ضمن الثقافات المتباينة داخل المجتمعات المعاصرة، من حيث إبراز الدور الذي يؤديه الاندماج والتكامل في تحقيق الأمن الثقافي وتقوية البعد التاريخي وتعزيز التعايش والتماسك في إطار هوية جامعة.

وقد أسفرت الدراسة عن نتائج جوهرية أهمّها أنّ عملية تحقيق الأمن الثقافي، تبقى نسبية نظرا للانتهاكات والتهديدات التي تطال الخصوصيات الثقافية، وهو ما يستوجب تعزيز الإطار القانوني الدولي الذي يضمن حماية الثقافات في بيئة آمنة ويؤسس لمفهوم التنوّع الإيجابي داخل المجتمعات

Article info

Received
25 July 2021
Accepted
05 September 2021

Keywords:
- ✓ *Identity*
- ✓ *Culture*
- ✓ *Integrality*

Abstract :

This paper is about the integrality and complementarities in multicultural identity. It looks at the relationship between divers value systems within divers opposite cultures in modern societies; and highlights a building process of peaceful cultural comprehension, reinforcing historical dimension, empowering coexistence and cohesion within a global identity characterized by diversity and cohesion.

The researcher has focused on presenting research contributions related to the nature of integration and the various elements that shape identity within existing systems.

One substantial conclusion of the study, is that the process of achieving cultural security remains relative regarding the violations and threats to cultural specificities.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

مقدمة:

أصبح موضوع الاندماج والتكامل في الهوية متعدّدة الثقافات، محلّ اهتمام العديد من الباحثين في زمن العولمة الثقافية، بما أحدثته من آثار سلبية على المجتمعات المتعدّدة الثقافات، وما آلت إليه من طرق وأساليب من أجل دعم الصراع الحضاري القائم على طمس هوية الثقافات وخصوصياتها في بوتقة ثقافة منمّطة (الأمركة الثقافية) الساعية إلى توطيد أركان الهيمنة على مقدرات الشعوب، وإخضاعها للقوّة العظمى.

على هذا الأساس، اهتمّ ثلّة من الباحثين بمسألة الاندماج والتكامل في الهوية متعدّدة الثقافات من حيث الوقوف عند:

-ماهية الهوية متعدّدة الثقافات؟

-مقوّمات البنية الأنثروبولوجية الثقافية الخاصة بالهوية.

-السبل الناجعة لتحقيق الأمن والاندماج، ثمّ التكامل في المجتمعات المتنوّعة ثقافيا.

1.1-إشكالية الدراسة:

تشهد المجتمعات المتنوّعة ثقافيا جملة من التهديدات الناجمة عن العولمة، والتي تهدف في طيّاتها إلى إذابة الخصوصيات الثقافية للشعوب وتنميطها بشكل تضمحلّ فيه القواسم المشتركة والسلوكات المتماثلة للأفراد والجماعات، فالعولمة حسب "إيان كلارك" تشكّل خطرا على هوية المجتمعات الثقافية ومقوّماتها الأساسية"(إياك كلارك،2003، ص38)

وفي نفس السياق، يشير "السيد أحمد فرج" قائلا: "تمثّل العولمة الإطار المعرفي الذي يجعل النظام الرأسمالي مقبولا من سائر الشعوب، ولا يكون في صورة ظاهرة تتمثل في إخضاع عقل الشعوب لتقبّل النظام الرأسمالي فحسب، بل إعلانا للتكيّف من قبل مفكرين استراتيجيين مخطّطين لوضع دعامات فكر بعينه، ييسّر تقبّل فكرة الانخراط في حركة الرأسمال وسيرورته، كما يحلو للغرب أن يسيّره"(أحمد فرج،2004، ص39)

أيضا، يضيف"عبد الخالق عبد الله" "إنّ الإطار الفكري أو الثقافي لأفكار دعم الرأسمالية، يعمل على إقناع الشعوب بموافقته للعقل لأنّه يحقّق رغبات الأفراد بطريقة مطلقة"(عبد الخالق عبد الله،1999، ص81)

ونظرا لمساعي مثقفي الغرب ومفكريهم، أصحاب المواقف الراسخة الذين يشدّدون وينشدون بثقافة الاتّجاه العولمي بلا حدود، فإنّ تناول ومعالجة موضوع الاندماج والتكامل في الهوية متعدّدة الثقافات، أضحى ضرورة ملحّة في الوقت الراهن لما يكتسيه من أهمية في استبعاد الثقافة الغربية من جهة، وتعزيز التماسك الاجتماعي والانسجام بين الثقافات السّائدة من جهة أخرى.من هنا نتساءل عمّا أسفرت عنه مختلف الخطابات العامة حول طبيعة الاندماج والتكامل في إطار التعدّدية الثقافية ، وهو ما يدفع بنا إلى طرح الإشكالية على النحو الآتي:

-كيف يمكننا تحقيق الاندماج والتكامل في الهوية متعدّدة الثقافات قوامها وحدة المصير والمعايشة؟

وقد تفرّع عن هذه الإشكالية عدّة تساؤلات فرعية أهمّها:

-ما هو مفهوم الهوية؟

-ما هو مفهوم التعدّدية الثقافية؟

-هل أنّ التعدّدية الثقافية تؤدي إلى الاندماج ومناهضة التمييز؟

-وهل أنّ الاندماج يصحبه مناخ من التعايش في ظلّ هوية منسجمة؟

-وهل يمكن للمجتمعات المتنوّعة ثقافيا أن تتخطّى القومية والعرقية بغية التقارب والتأسيس لثقافة مشتركة؟

-ثمّ ماهي السبل الكفيلة لإدارة المجتمعات المتنوّعة ثقافيا في بيئة يسودها الحسّ الجماعي المشترك؟

2.1-أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة من خلال معالجة موضوع الاندماج والتكامل في الهوية متعدّدة الثقافات إلى تحقيق ما يلي:

-تحديد مدى تأثير التقارب والاختلاف في المجتمعات المتنوّعة ثقافيا في تحقيق الانسجام والاندماج والتكامل في إطار هوية متعدّدة الثقافات.

-تسليط الضوء على التحديات التي لا تزال قائمة أمام بناء أسس متينة لحماية الاندماج والتكامل في المجتمعات المتنوّعة ثقافيا.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

-البحث عن حلول للإشكالات المطروحة فيما يخصّ الاستراتيجيات اللازم تصميمها من أجل الاستجابة لمقتضيات الاندماج والتكامل في الهوية متعدّدة الثقافات.

3.1-أهمية الدراسة:

تكتسي دراسة الاندماج والتكامل في الهوية متعدّدة الثقافات أهمية قصوى من حيث أنّ التعايش أصبح مصدرا لتوحيد وانسجام وتكامل الشعوب حول العالم، ولعلّ التاريخ حافل بالعديد من الأمثلة والأدلّة الراسخة التي تشير إلى الميل إلى ضرورة التعايش على أساس الخصوصيات الثقافية للجماعات، خصوصا مع التطوّر المستمر للقانون الدولي لحقوق الانسان، بما ينصّ عليه من مبادئ أساسية تمجّد العيش في كنف العدل والمساواة للإنسانية جمعاء.

4.1-منهج الدراسة وأدواتها:

تتمثّل المنهجية المتّبعة في هذه الدراسة في استخدام أساليب منهجية فرضتها أهمية الدراسة والهدف العام لها، كما فرضتها معالجة ومناقشة ثمّ تحليل موضوع الاندماج والتكامل في الهوية متعدّدة الثقافات، ممّا يستدعي ضرورة اختيار طريقة البحث وأدواتها المناسبة التي تثرهما المشكلة وهي:

-أسلوب المسح الذي "يعتبر من أبرز الأساليب المنهجية في مجال الدراسات الإعلامية، والثقافية والتاريخية والذي يمثّل جهدا علميا منظّما للحصول على بيانات ومعلومات حول الظاهرة أو مجموعة من الظواهر موضوع البحث"(سمير محمد حسين،1995، ص132)

كما يستفاد من هذا الأسلوب المنهجي في دراسة الإشكالية وتفكيكها إلى عناصرها التراتبية بغية التوصّل إلى دلالات مفيدة.

وانطلاقا من ذلك، لجأت الباحثة إلى الاستعانة بأسلوب تحليل المضمون(المحتوى)،"حيث يرتبط بعناصر الاتصال الرئيسية المتمثلة في مصدر الاتصال ومحتواه ومستقبله ووسيلة الاتصال، كما يستخدم النقد البناء معتمدا على الشواهد المادية والمعنوية، والخروج باستنتاجات تساعد على القيام بالتحليل للتوصّل إلى نتائج"(سمير محمد حسين،1996، ص25)

"وقصد الإجابة على تساؤلات الدراسة الرئيسية، طبقا للتصنيفات الموضوعية التي حدّدها الباحث، شريطة أن تتمّ عملية التحليل بصفة منتظمة ووفق أسس ومعايير موضوعية"(Roger mucchielli,2006,p17)

وبالنسبة للأدوات المستعملة، فقد قامت الباحثة بتحليل مضمون الإسهامات البحثية المتّصلة بطبيعة الاندماج والتكامل في إطار الهوية الثقافية، ومختلف العناصر المشكلة لها، استنادا إلى تساؤلات الدراسة، وباستخدام أداة الملاحظة ثم التمحيص والتحليل لاستخلاص النتائج.

ضمن هذا الإطار، سيكون من المهم وضع تصوّر يؤدي إلى تقديم فهم أساسي لمفهوم الهوية ،أيضا مفهوم التعدّدية الثقافية ، وكذا الاندماج في الهوية متعدّدة الثقافات، والذي أصبح مدعوما من قبل أكبر المنظّمات العالمية الناشطة في هذا المجال، إذ أصدرت منظّمة الأمم المتّحدة للتربية والعلم والثقافة Unesco أثناء الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لاعتماد الإعلان العالمي لليونسكو مجموعة من التوصيات التي تؤكد على إبراز أهمية المجتمعات المتنوّعة ثقافيا ، حيث يشير "كلود ليفي شتراوس":"تأخذ الثقافة ضمن المجتمعات أشكالا متنوّعة عبر الزمان والمكان ، ويتجلّى ذلك في أصالة وتعدّد الهويّات المميّزة للمجموعات و المجتمعات التي تتألّف منها الإنسانية"(unesco world Repport,2011,p11)

بناء على ذلك، يتسنّى لنا معالجة المحاور الأساسية التي يتألف منها الموضوع المطروح للمعالجة على النحو الآتي:

2.الهوية متعدّدة الثقافات:

1.2 ما معنى الهوية؟

تعرّف الهوية على أنّها:"الكيفية التي يعرّف الناس بها ذواتهم أوأمّتهم، وتتّخذ اللّغة والثقافة والدين أشكالها، فهي تنأى بطبعها عن الأحادية والصفاء، وتنحو منحى تعدّديا تكامليا، إذا أحسن تدبيرها، ومنحى صداميا إذا أهملت وأسيئ فهمها، تستطيع أن تكون عامل توحيد وتنمية، كما يمكن أن تتحوّل إلى عامل تفكيك وتمزيق للنسيج الاجتماعي الذي تؤسسه عادة اللغة الموحّدة" (رشيد بالحبيب،2013، ص247)

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

هنا محتوى العنوان الفرعي الأول، أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الأول، أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الأول، أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الأول، أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الأول، أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الأول.

وتعرّف "فاطمة الزهراء بن سالم" الهوية بقولها:"هي جملة من الخبرات والحكمة الأخلاقية والدينية والاتّفاقات الأيديولوجية النظرية التي يصونها مجتمع ما، بحيث تصبح تلك الخبرات والاتّفاقات النظرية قوانين ملزمة ومحكات أساسية، ليس من اليسير اختراقها أو العبث بها أو محاولة تغييرها، إلاّ من أجل تطويرها أو الارتقاء بها (فاطمة الزهراء سالم،2008، ص31)

من خلال التعريف الوارد لمفهوم الهوية آنفا، نستشّف أنّه يترجم في فحواه الهوية الجماعية لمجموع الثقافات المشتركة بين المجتمعات بكلّ ما تحويه من عناصر ومكوّنات تعكس تواجدها ضمن المجتمع الإنساني، وتميّزها عن المجتمعات البشرية الأخرى التي تتغاير معها في الكثير من السّمات والخصائص.

وفي تعريف آخر، نجد"التويجري" يقول: "إنّ الهوية لأمّة من الأمم هي القدر الثابت والجوهري والمشترك من السّمات العامة التي تميّز حضارة هذه الأمّة عن غيرها من الحضارات والتي تجعل للشخصية طابعا تتميّز به عن الشخصيات الأخرى"(عبد العزيز بن عثمان التويجري،1998، ص69)

بهذا التعريف، فإنّ الهوية تشير في معناها إلى ذلك القدر الثابت والجوهري والمشترك للسّمات والخصوصيات للمجتمعات.

هكذا، فإنّ "فاطمة الزهراء سالم" ترى أنّ "مفهوم الهوية في الفكر العربي المعاصر سؤال يشغل الذهنية العربية في الفترة الراهنة، ويستدعي طرح سؤال الهوية بالطبع سؤال الثقافة، إذ لا توجد هوية بلا ثقافة تحدّد معالمها (فاطمة الزهراء بن سالم، مرجع سابق، ص69)

تبعا لذلك، فإنّ "الجابري" يعرّف الهوية متعدّدة الثقافات بقوله " تتشكّل ممّا يقرّره المجتمع من أفكار وقيم وحضارة نابعة من ظروفه الخاصة، ومعبّرة عن تميّز شخصيته، فالهوية الثقافية هي حجر الزاوية في تكوين الأمم، لأنّها نتيجة تراكم تاريخي طويل(محمد عابدالجابري،2011، ص11)

كما يذهب البعض إلى أنّ الهوية متعدّدة الثقافات، أدّت إلى وحدة القيم الثقافية، فمن يقرأ "هيمنجواي" الأمريكي، و"تشيكوف" الروسي و "طاغور" الهندي، و"غونترغراس "الألماني، و"برنادشو" الأيرلندي، و"نجيب محفوظ" المصري، وكلّهم أبدعوا في ظلّ مجتمعات وظروف ثقافية مختلفة، يدرك وعلى الرغم من اختلاف اللغة والهوية والقومية، أنّهم اشتركوا في الدفاع عن قيم ثقافية (فتحي عبد الفتاح،2001، ص41)

هكذا، فإنّنا نخلص إلى ما أشار إليه "فضل الله إسماعيل" حيث يقول:"أنّ الهوية متعدّدة الثقافات تسعى إلى المحافظة على نسيج الثقافات عبر الأزمنة والعصور، وهي تستفيد من جلّ الثقافات، كما أنّها لا تتوقّف عند حدود ثقافة بعينها، وإنّما تنتقل عبر مراحل التفكير الإنساني، ونحن نخشى أن تنحو منحى العالمية، ثمّ العولمة، وبعدها مرحلة الأمركة، ويمكن أن نصل بذلك إلى مرحلة الكوكبة، نسبة إلى كوكب الأرض، وسنضطلع حتما إلى مرحلة الكونية (فضل الله محمد إسماعيل، 2008، ص10)

2.2 أسس الهوية:

نستند في إيراد أسس الهوية إلى ما أشار إليه "محمّد الهرماسي" قائلا: "يبدو أنّ الدين واللّغة والثقافة هي أبرز مكوّنات الهوية"(محمد مسلم الهرماسي،2001، ص24) وهي نفس العناصر التي يؤكد عليها "محمد العربي ولد خليفة" بقوله:" ويمثّل الثلاثي المتكوّن من اللغة والدين والثقافة المرجعية الأساسية والحدود السيكولوجية للجماعة وشخصيتها القاعدية"(محمد العربي ولدخليفة،2003، ص109)

ولكن "فاطمة الزهراء سالم" تضيف عناصر أخرى بقولها:"ينتج عن تحديد الهوية وأركانها من لغة وثقافة وتعليم وقيم ومبادئ، توحّد مع هذه الأركان"(فاطمة الزهراء سالم مرجع سابق، ص78) وبذلك يمكن إدراج التعليم والقيم والمبادئ تحت مسمّى الثقافة كما هو معبّر عنه أعلاه، ليكون تأكيدا لما سبق.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

لكن "عبد العزيز بوراس" يتطرّق إلى الموضوع من خلال عناصر أخرى بقوله:"إنّ عناصر الهوية حسب جلّ الباحثين تتحدّد في ثلاثة أبعاد:"الشعب، الأرض واللّغة"(عبد العزيز بوراس،1991، ص17)، فهو يشير إلى الشعب أيّ الجماعة، وهذا شيء طبيعي، فلا نستطيع أن نتحدّث عن هوية في غياب الجماعة.

وبالإضافة إلى عنصر اللّغة، نجده يشير إلى عنصر الأرض باعتباره الحيّز الجغرافي الذي تتواجد عليه الجماعة، وهو العنصر الذي يشير إليه "محمّد مسلم" في جملة العناصر التي يوردها وأهمّها:"الثقافة، الدين، الوطن، الأمة، العرق"(محمد مسلم،2009، ص114)

إذن، واستنادا إلى مجمل العناصر التي أوردها "محمّد مسلم"في تحديد أسس الهوية سابقا، نجده يذكر الوطن، وهو ما عبّر عنه "بوراس"بالأرض وكذا الأمّة، لكنّه يضيف عنصرا جديدا يدخل ضمن مكوّنات هويّة الجماعة وهو العرق. أمّا "فتحي التركي"فهو"يدرج عنصر التاريخ، إذ يقول: إنّ أخذ التاريخ في الاعتبار بصفته صيرورة، هو العنصر الرئيس لكلّ صورة عن الهوية سواء كانت فردية أو جماعية، فالتاريخ عنصرا ا قويا من العناصر المشكّلة للهوية"(فتحي التركي، 2010، ص44)

كما نجد "عبّاس الجراري" يقدّم حزمة من الأسس التي تشكّل الهوية حسب رأيه وهي:" البيئة في جانبها الطبيعي والبشري، بما تعنيه من تنوّع وتعدّد، إلى اللّغة باعتبارها أداة تواصل، والدين والتفاعل مع روحه، والتراث ببعده الثقافي والحضاري وما أبدعته الأجيال المتعاقبة. ببعده الثقافي والحضاري"(عباس الجرار،2000، ص12)

وفي نفس السياق، يشير "إبراهيم القادري"إلى هذه العناصر قائلا: "على العموم، فإنّ مكوّنات الهوية الإنسانية تنسج وجودها عبر شبكة من العلائق التي تندرج في الخانات الحضارية والمشتركات: مجال جغرافيا ووطن تاريخي مشترك، أساطير وذاكرة تاريخية مشتركة، ثقافة شعبية مشتركة، منظومة حقوق وواجبات مشتركة، اقتصاد مشترك مرتبط بمناطق معيّنة"(إبراهيم القادري،2008، ص14)

فكلّ هذه العناصر المعبّر عنها لها أهميّة بالغة في تشكيل ملامح هوية المجتمعات، فالأساطير التي تشكّل مخيال الأمّة وتحاول أن ترسم صورة مثالية لأبطال خياليين يتبنّاهم أفراد الجماعة وكذا مجمل فنون الثقافة الشعبية باعتبارها إرث حضاري للجماعة أو الأمّة، تنتقل من جيل إلى جيل بالوراثة والذي يعبّر عنه بالمصير المشترك للجماعة.

هكذا، نكون قد حاولنا التطرّق إلى أهم العناصر المكوّنة للهوية من خلال هذا المسح لأهمّ أسس الهوية والمتمثّلة في: -اللّغة-الثقافة-التعليم-التاريخ بما يشمل من أحداث تاريخية هامّة، وهو ما يمثّل الماضي المشترك للجماعة –البيئة الجغرافية –ثقافة شعبية مشتركة بما تتضمّنه من فولكلور شعبي، فنّ، خرافات، أساطير، رموز ثقافية، زيّ شعبي، عادات وتقاليد-القيم والأعرف، المصير المشترك للجماعة، -الذهنية.

هذه الأسس وغيرها تعدّ بمثابة مكوّنات تتشكّل منها الهوية، وتصبغها بألوان محدّدة، ليبرز اللّون المميّز لهوية ما، بحسب تفاعل هذه العناصر فيما بينها، وسيادة عنصر محدّد أو عناصر محدّدة في جماعة ما عن غيرها، نتيجة عوامل قد تساعد على بروز عناصر في مقابل عناصر أخرى.

3.التعدّد الثقافي:

1.3مفهومه:

يعدّ التعدّد الثقافي نظاما أو نسقا من القيم والسلوكيات، حيث يسعى إلى احترام وجود تنوّع في الثقافات داخل المجتمعات، وكذا التعرّف على هذه الثقافات وتقدير قيمها وتشجيع استمرار مشاركة كافة الثقافات والمجموعات باختلاف خلفياتها داخل التنظيم وفي المجتمع وتمكينها لتحقيق فوائد التنوّع.

ويمكن للتعدّد الثقافي أن ينجح من خلال دعم النظام السياسي له، ذلك أنّ الدولة هي التي تتولّى مهمّة حمايته من حيث تمكين مختلف السياسات والقوانين التي من شأنها تدعّم الثقافات المختلفة ، كما تعمل على ضمان المساواة في الاستفادة من شتّى الحقوق المتعلقة بالتعبير عن الثقافة ، وقد نهجت بعضا من الدول وعلى رأسها (كندا، أستراليا ،

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

بريطانيا ، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية) نهجا سياسيا في تبنّي التعدّد الثقافي، حيث عرفت مجتمعاتها تنوّعا في الجنسيات وكذا تعدّدا في الثقافات نظرا لعامل التاريخ ، هكذا نجد هذه الدول تهتمّ بتحقيق التعدّد الثقافي من خلال إصدار قوانين رغبة في ضمان بيئة متنوّعة ثقافيا(Mitja zagar,2006,p17) تبعا لذلك وتأكيدا على مبدأ احترام البيئة المتنوّعة في ظلّ التعدّد الثقافي، تبرز أهمية التطرّق إلى تحديد مفهوم التعدّد الثقافي على النحو الآتي:

-"يعتبر التعدّد الثقافي ذلك الخليط من النّاس الذين يختلفون في انتماءاتهم وهوياتهم الثقافية، ولكن يعيشون في نفس النسق الاجتماعي"(idem,p319)

ما يمكننا ملاحظته من خلال التعريف السالف الذكر، وجود طرفين مختلفين فيما يتعلق بالتعدّد الثقافي، حيث يركز الطرف الأوّل على التعدّد الثقافي من خلال اختلاف ثقافات العالم والدول، بما تحويه من تراث وعادات، أمّا الطرف الثاني، فيرى بأنّ التعدّد الثقافي يكمن في تلاقي الأفراد من الثقافات المختلفة تحت نسق اجتماعي معيّن، مشكّلا بذلك تعدّدا ثقافيا.

بهذا، فإنّ مفهوم التعدّد الثقافي يعني التعايش بين أكثر من مظهر ثقافي داخل نفس الوسط الاجتماعي، فحينما يكون لدى المجتمعات تعبيرات ثقافية متباينة، فإنّ من شأن ذلك أن ينعكس في بروز ديناميات مختلفة بين كيانات ثقافية يظهر من خلالها الإبداع والتعدّد.

2.3 التعدّد الثقافي ومسألة الاندماج:

أصبح التعدّد الثقافي داخل الثقافات يحمل قيمة مجتمعيّة من شأنها أن توفّر تنظيما ثقافيا داخل المجتمعات المعاصرة، بل وتؤدي إلى نسج خارطة تؤمن الاندماج والتكامل بين المجتمعات المتعدّة ثقافيا(باريخ بيخو،2007، ص20)

هذا الفهم القيمي للتعدّد الثقافي كقيمة من القيم النبيلة في الحياة المجتمعية، قد تمّ التأكيد عليه من طرف منظمة اليونسكو، حيث ورد في سياق النص التالي:" لا ينبغي تجاهل التعدّد الثقافي، بل ينبغي الاعتراف به وبالكامل في إطار الأنظمة السياسية التي تجسّد مسعى الديمقراطية ..." (unesco world repport,2011,p11) وهو ما يشكّل تأكيدا من قبلها على أهميته في إطار النظام الديمقراطي.

علاوة على ذلك، فإنّ التعدّد الثقافي كقيمة، فهو يحمل في طياته اتصالا وطيدا بالمبادئ والحقوق التي ينصّ عليها القانون الدولي، ومن ثمّ فهو يرمي إلى تفعيل اللجان والمنظّمات الساعية الجهود إلى تطبيق كل ماله علاقة بالحقّ في وجهة النظر الثقافية مهما كان المجتمع الذي يتواجد فيه الأفراد، بما تمكّنه من شرعية ثقافية للجماعات، بغية الاعتراف الإيجابي بوجودها في كنف القوانين الأساسية للمجتمعات المتعدّدة ثقافيا (Christian jopple,steven lukes,1999,p26)

لكن، هل يعني هذا، أنّ التعدّد الثقافي قد يؤدي إلى تحقيق الحريات والمساواة بين الثقافات، ومن ثمّ توفير مناخ من الاندماج والتعايش ومناهضة التمييز؟

وللإجابة عن هذا السؤال المحوري وتبعا لما جاء في عناصر التساؤلات الفرعية المنبثقة عن الإشكالية الرئيسية، نشير إلى أنّ مسألة الاندماج بين الثقافات المتباينة تشكّل بعدا أساسيا من أبعاد حماية ثقافة المجتمعات، بمعنى خلق توازن بين الخصوصيات الدينيّة أو اللغوية أو العرقية، من أجل توفير جوّ من التسامح والتعايش للأفراد والمجتمعات البشرية، بما يمكن توفيره من عدالة ومساواة للعيش في إطار مجتمع تعدّدي عادل دون الاخلال بالتوازنات داخل الدول.

فلا يمكننا وبالتالي تحقيق الاندماج للأفراد والجماعات داخل ثقافات متعدّدة ، إلاّ من خلال احترام الخصوصيات الثقافية بمختلف مكوّناتها مع احترام حاجة الأفراد والجماعات للتعبير عن اختلافهم مع توفير كامل الشروط اللازمة من أجل تفعيل العملية وتجسيدها في أرض الواقع، فالإيمان بمبدأ التعدّدية الثقافية ، والاعتراف بالحقّ في الاختلاف يؤدي لا محال إلى تحقيق الاندماج والتكامل بين شتّى الثقافات الممكنة ، وتبقى الدولة هي المسؤولة طبعا عن ضمان اندماج المجتمعات وتكاملها وحماية الثقافات من كلّ ما من شأنه يتسبّب في

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

اندثارها أو تشتّتها أو تفكّكها أو زوالها في أيّ لحظة من اللّحظات.

"فالاندماج بين الثقافات في إطار الهوية هو عملية، يصبح من خلالها الأفراد فاعلين في المجالات الثقافية بكل مقوّمات الأساسية، بل هو عملية ديناميكية تثري منظومة القيم من خلال التعارف والتفاهم والتشارك، كما أنّه طريقة تتجسّد من خلالها المساهمات الفردية والتشاركات الجماعية" Mitja (zagar,op cit,p317)

نستشفّ من خلال هذا التعريف للاندماج أنّ الغاية المثلى منه هي توفير ظروف العيش والمساواة في إطار بيئة ثقافية تعدّدية.

وفي نفس السياق، يعرّف "Mitja Zagar" الاندماج بوصفه نموذج شامل للجميع، يهتمّ بمعالجة مصالح واحتياجات الأشخاص بشكل فردي أو جماعي في هوية منسجمة من خلال تمكين الجماعات المتعدّدة الثقافات من شروط وعناصر الاندماج الأساسية(Ibid,p319)

إلاّ أنّ "نيكوليتش" يخلص إلى (أنّ الاندماج الناجح يتطلب وجود استعداد من الأغلبية والأقلية على حدّ سواء، فالاندماج إذن نهج ذو اتّجاهين، تحتاج فيه الأغلبية إلى أن تفهم أنّ الاندماج النّاجح للأقلية هو في صالح المجتمع ككل، كونه يتيح سبل التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة على نحو أفضل، في موازاة ذلك من المهم لجماعة الأقلية أن تكون طرفا في بناء طريقها الخاص للتمكين "(Ibid,p320)

في هذا السياق، يمكننا القول بأنّ الاندماج في الهوية متعدّدة الثقافات هي عملية مستمرّة من الإدراج الطوعي، وعلى قدم المساواة لجميع الأفراد، وخاصة أولئك المهمّشون مثل :(المهاجرين، والمجموعات الاجتماعية التي تعاني الحرمان، وتتمثّل أسس هذه العملية في تحقيق التضامن، المساواة، العدالة، وسيادة القانون، ذلك أنّ الهدف الرئيسي لها هو إدماج جميع الأفراد في هوية متعدّدة الثقافات، تتحقق من خلالها الحقوق الديمقراطية في التعبير، وتكفل لهم مختلف التنوّعات والألوان التي ينتمون إليها(Ibid,p313)

إضافة إلى ذلك، فإنّ عملية الاندماج يجب أن تعزّز التدابير والسياسات التي تسهّل التكامل والاندماج على قدم المساواة، بما يمكن أن تضمنه من حقوق وحريات أساسية، بما في ذلك من حماية لمفاهيم التعدّدية الثقافية في إطار الهوية الجامعة. من هنا فإنّ السياسات الديمقراطية التي تنحو منحى تمكين الاندماج، تتطلب دورا فعالا من قبل الدول التي ينبغي عليها ضمان وتعزيز الظروف الملائمة للاندماج الشامل والكامل وعلى قدم المساواة للأفراد والمجتمعات وفي جميع مجالات الحياة.

ويعني هذا، وحسب ما تقدّم به Mitja Zagar أنّ سياسات الاندماج، ينبغي أن تكون عمليات ديمقراطية مستمرّة، تتطلب المشاركة الدائمة والنشطة على قدم المساواة في جميع المجالات، ولكي تكون فعّلة ومتكاملة، فإنّ هذه السياسات تحتاج إلى التطوير المستمر، الأمر الذي يتطلب تحديثها وتنقيحها بناء على عملية التقييم، مع مراعاة التطوّرات والظروف والمصالح المتغيّرة في مجتمع معيّن، ومن جهة نظر "Mitja Zagar" "فإنّ سياسات الاندماج والتكامل الناجحة هي مكوّنات وشروط رئيسية لإدارة التنوّع الثقافي في المجتمعات المتنوّعة المعاصرة"(Ibid,p316)

هكذا، يمكننا وصف إدارة التعدّدية الثقافية، باعتبارها مجموعة من الاستراتيجيات والسياسات والمناهج والتدابير التي ينبغي لها أن تكفل المساواة، الإمكانات، المشاركة والاندماج في جميع مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لجميع الأفراد والجماعات داخل المجتمع، وينبغي أن يتمّ ذلك بطريقة تمكّن من الحفاظ على التعايش، وتطوير الخصائص الخاصة بالثقافات المتعدّدة والهويات، مع الحرص على تفاعلها وانسجامها وتكاملها.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

شكل رقم (1) يوضّح نمط التنوّع الثقافي

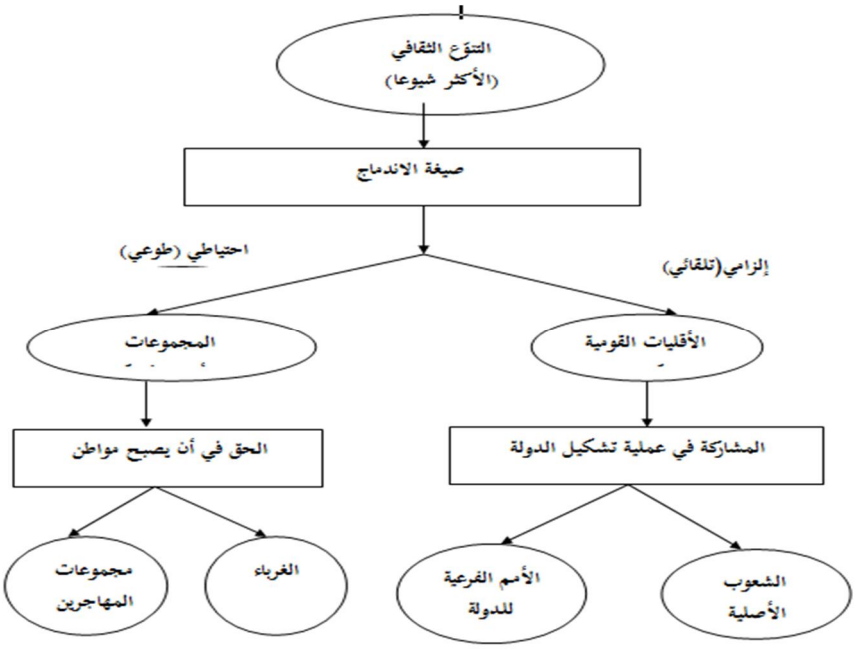

(Heinz Kleger,2004, p16)

من خلال المخطّط البياني الشامل لنمط التعدّد الثقافي الأكثر شيوعا، والموضّح لصيغة الاندماج وطبيعتها، وحسب ما أشار إلى ذلك Mitja Zagar "يتعيّن اتّخاذ كلّ التدابير والمرامي الساعية إلى تشجيع عناصر التعاون والتسامح ما بين الثقافات المتعدّدة من أجل تحقيق اندماجها وتكاملها في إطار هوية متعدّدة الثقافات (Mitja Zagar,op cit,p320)

فإدارة التنوّع الثقافي في غاية الأهمية من أجل توفير بيئة آمنة، يتمّ فيها الاعتراف بالاحترام بين شتّى الثقافات الممكنة، أيضا تعزيز وتقوية التماسك الاجتماعي فيما بينها، حيث يسود التعبير الديمقراطي والمصالحة والتنسيق وصياغة المصالح المشتركة من طرف الجميع، والتي هي جميعها أسس التماسك الداخلي الطويل الأجل والاستقرار وتنمية المجتمعات المتنوعة ثقافيا.

و إذا لم يكن هناك وجود لمصالح مشتركة بين جماعات متعدّدة الثقافات، فسيقع عجز في التماسك الاجتماعي، قد يؤدي إلى تصعيد التوتّرات والأزمات و الصراعات ، خاصة في الحالات التي تشعر فيها بعض المجتمعات والأفراد بالاستغلال أو التمييز من قبل جهات معيّنة تسعى إلى احتوائها والهيمنة عليها ، وهو ما يتطلّب استراتيجيات وقائية وتدابير من أجل منع كلّ ما من شأنه يساهم في عملية التصعيد أو التوتّر ، حفاظا على حقوق الإنسان في الحريات ، والتحوّل الديمقراطي وخلق الظروف الملائمة للتعايش المجتمعي و صياغة مصالح مشتركة بين المجتمعات(Ibid,p320)

إلاّ أنّ النجاح في تحقيق شروط الاندماج في هوية منسجمة للجماعات الثقافية داخل الدولة المتنوعة الثقافات، يتطلب خلق هوية جامعة، والتي تتطلب بدورها جهدا آخر من أجل جذب الأقليات الثقافية التي تعاني الحرمان والظلم والتهميش باتجاه الاندماج في الهوية متعدّدة الثقافات.

فهذا الاندماج وبمرور الزمن، سيعمل على توليد الشعور بالانسجام أو التطابق النفسي بين الثقافات السّائدة في المجتمع، حيث تعمل المؤسسات العامة على تجميع المنتمين إلى شتّى الجماعات، فتتكوّن ذوات امتدادات متشبّعة وشاملة.

والملاحظ هنا أنّ الثقافات التي غالبا ما تتواجه وتحتكّ بعضها ببعض بشكل مستمرّ في المجتمع المتنوّع الثقافات، ستميل بمرور الوقت إلى صوغ ثقافة ذات مكوّنات جديدة.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

شكل رقم (2): نموذجان للمجتمعات المتعدّدة الثقافات

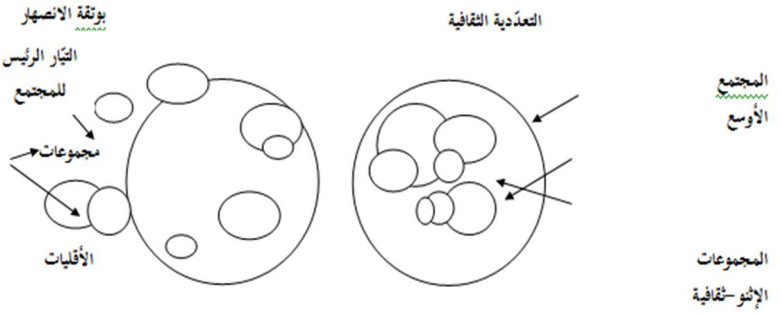

(John Berry,2011, p24)

هذه العلاقة بين أنماط من الثقافات المتعدّدة، لا تجسّد مجرّد قاسم مشترك بين ثقافات تقليدية قائمة، كما أنّها ليست مجرّد مجموعة من المعتقدات والممارسات المنتقاة بصورة عشوائية، بل هي مزيج من ثقافات متباينة، ومتميّزة، وذات تكوين مستقل بذاته ومتحرّر من مصادر تكوينها إلى حدّ ما، وبتطوّرها، فإنّها تشكّل الأساس الذي تستند إليه مكوّناتها في تفاعلها مع بعضها البعض، فتساعد بذلك في خلق حياة أخلاقية مشتركة، تعمل على تكوين بنية من المبادئ المشتركة، تنتهي ربّما إلى تشكيل السياسات والخطاب السياسي(حسام الدين مجيد، مرجع سابق،ص259)

معنى ذلك، أنّ الاندماج وبتأثّر عامل الزمن، سيفضي إلى بلورة مزاج عام بين الجماعات الثقافية التي تعيش على رقعة جغرافية معيّنة، بحيث يتحوّل هذا المزاج العام وبمرور الزمن، من كونه مجموعة من الخصائص التي تتقاسمها هذه الجماعات وما تعلّق منها بعادات المأكل والملبس والمسكن إلى ثقافة مشتركة تتعايش بموجبها الجماعات الثقافية، فيتكوّن لدى أعضائها حسّ الانتماء إلى وطن مشترك ومؤسسات سياسية مشتركة.

في ضوء ذلك، يغدو بالإمكان جعل التنوّع الثقافي سبيلا إلى الوحدة والانسجام بين المكوّنات الاجتماعية، وذلك من خلال تعزيزه وإشعار شعوب الثقافات المتعدّدة بالأمان، وتوفير سبل الاندماج السلمي في المجتمع، فتتحوّل تلك الثقافة المشتركة إلى حلقة وصل بين مختلف الثقافات، ومع ازدياد نطاق الثقافة المشتركة ورسوخها بتأثر عامل الزمن، سنكون أمام واقع قائم على أساس الهوية المشتركة التي تعبّر عن جميع مكوّناتها، وبكلّ خصوصياتها الثقافية (المرجع نفسه، ص261)

شكل رقم (3): استراتيجيات المجموعات المتعدّدة الثقافات

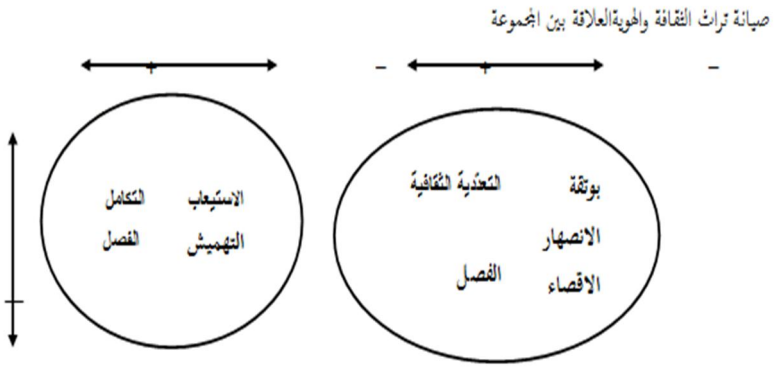

(john w, Berry, opcit, p25)

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

من خلال الشكل الوارد آنفا، يغدو الاندماج في الهوية متعدّدة الثقافات، ذلك النطاق الذي يمكّن الانصهار في الثقافة السائدة، بحيث تعبّر عن حياة وثيقة الصلة بالمشاركة والتفاعل والانسجام، والتي تستند إلى لغة مشتركة تتميّز بها الثقافات المتباينة السائدة..

هكذا، وحسبما يرى "حسام الدين علي مجيد" (لا ينبغي للحكومات أن تقوم على تشجيع ثقافة واحدة بعينها، وإنّما العمل قدر الإمكان بضمان فكرة الاحتفاظ بجلّ الثقافات في إطار الهوية، وداخل الدولة الواحدة) (حسام الدين، علي مجيد، مرجع سابق، ص259)

ممّا سبق، يتجلى لنا أنّ التعدّدية الثقافية تستهدف بالأساس تحقيق الاندماج، من خلال التكيّف مع التنوّع الثقافي، وأيضا عبر تمكين الجماعات من التأقلم التدريجي مع البيئة، فالاندماج بين ثقافات متعدّدة، هي في واقع الأمر سياسة تجميعية لثقافات مختلطة، وهي تتّسم بالخصائص الآتية:

- الدفع نحو المشاركة، بشكل يؤدي إلى التجميع والتوحيد بين الثقافات، بمعنى تحقيق الوحدة والتنوّع.

-تعزيز التعدّدية داخل نطاق الجماعات، فحين تقوم الدولة بتعزيز الاندماج في المجتمع، وتشجيع التفاعل مع أعضاء الجماعات، فإنها تحمي الخصوصيات الثقافية للمجتمعات (المرجع نفسه، ص286)

مخطط رقم (4) العناصر الأساسية للتكامل والاندماج في الهوية متعدّدة الثقافات

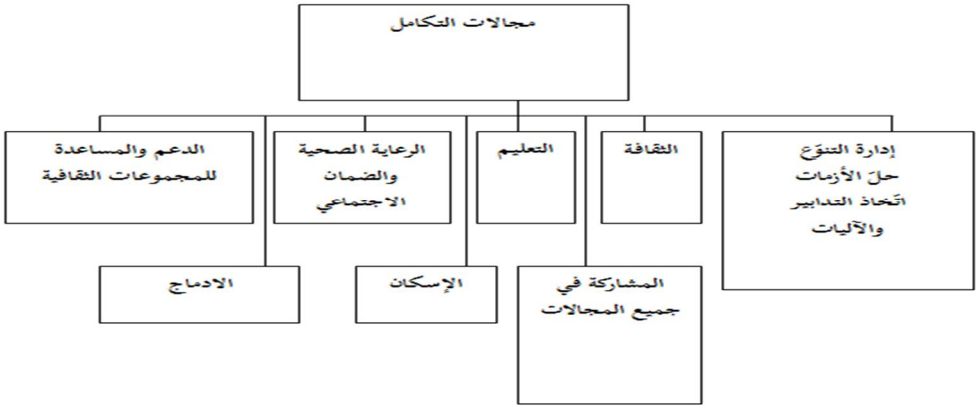

(Mitja Zagar, opcit, p324)

نستنتج ممّا تمّت الإشارة إليه من مخطّطات بيانية، أنّ أكبر التحدّيات التي تواجه قضية الاندماج في الهوية متعدّدة الثقافات هي مسألة إدارة التنوّع الثقافي، وكيفية الاستفادة من هذا التنوّع في الثقافات والقيم والمعتقدات والمرجعيات الثقافية المتباينة، التي باتت تطبع كيان أغلب الدول، خاصة أنّ قضية التنوّع الثقافي ذات صلة وطيدة بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والاستقرار السياسي، فالثقافة لها دور لا يستهان به في تشكيل العلاقات وتوجيه سلوك الأفراد.

وبالتالي، فإنّ تحرّك الدول نحو الديمقراطية الحقيقية في صياغة الحياة الاجتماعية للمجتمعات المتعدّدة الثقافات، نحو تأسيس دولة الحق والقانون وزيادة مساحة الحرية، شرط أساسي من أجل ضمان الاندماج والتكامل بين الثقافات المتباينة، مع مراعاة الحفاظ على أمنها وسلامتها واستقرارها، بغية تحقيق الوحدة في التنوّع، وصولا بذلك إلى هوية منسجمة.

إنّ النجاح في إرساء أسس متينة للتنوّع في إطار التعدّدية الثقافية، يتطلب إعارة الاهتمام بالوضع المزري الذي تعاني منه جماعات ثقافية مهمّشة في العديد من الدول المتنوّعة ثقافيا، أيضا لا بدّ من تسليط الضوء على جوانب عديدة من التهديدات التي تطال الجانب القيمي للثقافات، وهو ذلك المرتبط بالهوية من خلال الحرمان الثقافي بدل الاعتراف بحق الجماعة في عضويتها وانتمائها إلى ثقافة محدّدة، بما

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

يضمن لها الاستقرار والتكامل مع نظيراتها من الجماعات الأخرى.

وبالتالي، فإنّ الانتهاكات التي تطال الهويات من خلال الاستبعاد الذاتي، تتسبّب في الحرمان من الحقوق الأساسية للأفراد والجماعات، وهي باتت اليوم عناصر تساهم في تغذية العنف والكراهية، كما أدّت إلى انتشار العنف والصراع بين الجماعات التي أحسّت بالتهديد والخوف من تلاشي خصوصياتها الثقافية وإضعاف وحدتها وتماسكها واستقرارها داخل المجتمع.

من هنا، فإنّ تقديم الإطار الأمثل لفهم طبيعة الاندماج في المجتمعات المتنوّعة ثقافيا، وفهم سيرورة بناء التهديدات التي تعارض ضمان استمراره، وكذا طرق وأساليب تقويته وحمايته يمرّ عبر التركيز على ضرورة تكريس الحق في التنوّع الثقافي للأفراد والجماعات، بدءا بضمان استمرار التمتّع الفعلي بالحقوق الجماعية وتمكينها من حقّها في الهوية الثقافية، مرورا بتعزيز التعايش والسلم داخل المجتمعات المتنوّعة ثقافيا.

هكذا، سيكون من المهم قيام الدولة بتوفير الاستحقاق المطلوب من حيث المزاوجة بين التنوّع الثقافي والتكامل على نحو يضمن المساواة والتكافؤ على المستويات الثقافية في إطار هوية شاملة مع الاحتفاظ لكل ثقافة بمميزاتها الخاصة، استكمالا واعترافا بحقيقة التنوّع الثقافي، وهو ما يستوجب تعزيز الإطار القانوني المتصل بحماية الحقوق الإنسانية، إلى جانب بناء القدرات وتمكين الجماعات الثقافية في سبيل تحقيق المسعى المتمثل في الاندماج والتكامل في هوية تحترم التنوّع والاختلاف.

هذا هو التوجّه الذي يتضمّنه عموما الاندماج في الهوية متعدّدة الثقافات، والذي يؤمن بحق الاختلاف الذي لا ينفصل عن إنماء قيم التسامح والتعايش، وما يتيحه من إمكانيات التفاعل والتبادل والتواصل بين الثقافات، وما يفرزه من حريات فردية وجمعية، بما يدفع إليه من أجل تكريس التعدّدية ونمو القيم الإنسانية ويؤسس لمفهوم التنوّع الإيجابي المثري داخل المجتمع، ويحثّ مجموعات الرأي على التعايش وقبول الرأي الآخر، بما يخدم الاحترام المتبادل بين الذات والآخرين) (Ibid,p325)

معنى هذا، أنّ تحقيق التماسك والاندماج بين الثقافات لا يستوجب فرض هوية منفردة تعمّ كل الثقافات، وإنّما يتطلب الأمر التخطيط لاستراتيجيات تعمل على توفير الاندماجية بين الثقافات، وتوسيع رقعة التنوّع من حيث ضمان التآلف المجتمعي.

هكذا، فإنّ تحقيق الاستقرار ودعم روح التعايش للمجتمع على تنوّع وتعدّد مكوّناته، يتطلّب أكثر من مجرّد السعي إلى تأمين الحريات المدنية والسياسية عبر أدوات ديمقراطية منصفة ، لأنّ المطلوب هو الاعتراف بالتنوّع الثقافي الذي يقتضي إدماج الاعتراف الثقافي ضمن استراتيجيات بناء ديمقراطيات شاملة للجميع ، حيث تبنى فيها سياسات تشاركية شاملة لكافة الأفراد عبر تنظيمات وفعاليات ، تتّخذ في إطارها سياسات تمنح لثقافة المجموعات صيغ الاعتراف والاتّساع ،بشكل يمكّن الجماعات من ملاحظة ثقافتها ورموزها حتى تبرز متطلّبات المجتمع المتنوّع ثقافيا ، وبما يتيح القدرة على مسايرة ومعايشة مختلف التناقضات داخل هذا المجتمع دونما المساس باستقراره وتجانسه.

وسعيا لتجسيد الأهداف المسطّرة آنفا يتعين اتّباع الخطوات التالية:

1- تأمين الإطار الذي يضمن الاعتراف بالتنوّع الثقافي.

2- تأمين إطار السياسة العامة لحماية الجماعات الثقافية، وتعزيز التعدّدية والحفاظ على التنوّع الثقافي، من خلال اتّخاذ تدابير التمييز الإيجابي (العدالة التصحيحية) مع فتح المجال أمام المشاركة الفعّالة القائمة على مبدأ المساواة التشاركية، وتبنّي فكرة إعادة البناء من أجل التغيير من خلال ديمقراطية مشاركاتية للجماعات الثقافية.

خاتمة:

نصل إلى خلاصة مفادها، أنّ الاندماج في الهوية متعدّدة الثقافات، يجب أن تتوفر فيه شروط الحماية للحقوق الإنسانية من خلال توفير الأمن والاستقرار والمساواة للجميع، ممّا

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

سيضع حدّا للاضطهاد والاستبعاد الثقافي والاجتماعي اتّجاه الجماعات الثقافية، سعيا لتكريس مبدأ الديمقراطية.

أيضا، يتوجّب تفعيل العناصر الثقافية وغيرها من الأسس التي تشكّل قواعد صالحة للتطوير في إطار المنظومة القيمية والثقافية، عكس القيم التي تسعى إلى تمجيد الثقافة العالمية، حيث وكما يذهب إلى ذلك الأستاذ "حامد عمار" بقوله:"هل نحن واقعا ووعدا بإزاء عالم جديد حقّا؟ وهل هو عالم كما يدّعي أقطابه مبشّرا في أحد وجهي عملته بالعيش المشترك وبحقوق الانسان وبالعدل الاجتماعي؟ وهل نحن متّجهون نحو تأسيس ثقافة التنوّع الإنساني المبدع؟ (عبد الباسط عبد المعطي،1999، ص93)

نشير في هذا السياق، أنّ التعدّدية الثقافية في إطار الهوية الجامعة شيء إيجابي ومن شأنه أن يؤدي إلى التكامل والاندماج، ولكن الشيء السلبي هو فرض ثقافة الأمّة الغالبة على سائر الأمم، بعبارة أخرى فرض الثقافة الأمريكية على العالم كلّه من خلال استخدام وسائل منها الآليات العابرة للقارات والمحيطات من أجهزة الاعلام والتأثير بالكلمة المقروءة والمسموعة والمرئية بالصوت والصورة عبر شبكات المعلومات العالمية (يوسف القرضاوي،2000، ص46)

لذلك، فلا بدّ من الاتّجاه نحو تحديد ثقافتنا، وإغناء الهوية والدفاع عن الخصوصيات الثقافية ومقاومة الغزو الثقافي الذي يمارسه المالكون للعلم والتكنولوجيا، أيضا لا بدّ من اكتساب أدوات وأسس لممارسة التحديث، حيث أصبحت الحاجة ملحّة لحماية الهوية والخصوصيات الثقافية من الانحلال والتلاشي تحت تأثير موجات الغزو الذي يمارس على ثقافة المجتمعات.

هكذا، فالحفاظ على الهوية متعدّد الثقافات، والدفاع عن الخصوصية مشروط بمدى عمق عملية الانخراط الواعي في عصر التكنولوجيا، والاستفادة من الجوانب الإيجابية منها فقط.

فلسنا مجبرون على أن نكون من أمريكا أو فرنسا، بل يجب المحافظة على الهوية بما تحويه من ثقافات متنوّعة، وقيم عريقة، أيضا ضمان الحرية الثقافية ودعمها، وإغناء الحياة الثقافية وزيادة عطائها، ولكن لا يجوز فهم الحرية على أنّها فتح الباب أمام كل تعبير، ولكن الحرية المقصودة هي الحرية المنضبطة بضوابط.

لهذا، يتسنّى إعادة النظر في المرامي والأهداف التي تصبو إليها نظرية الصراع، من حيث التعامل مع الاختلافات الثقافية للشعوب، اعتمادا على تجسيد الجوانب الإيجابية بغية إثراء الحقوق الإنسانية، كما ينبغي استئصال التعصّب والعنصرية في أفكار الأفراد والجماعات من خلال:

-أن يضطلع المرء بمقوّمات البنية الأنثروبولوجية الثقافية الخاصة بالهوية.

-تعزيز المشاركة لدى المجتمعات المتعدّدة الثقافات، سعيا لتحقيق اندماج المكوّنات الثقافية، ممّا يعزّز فكرة الهوية المشتركة قوامها التفاعل والتبادل بين الاختلافات.

-الدفاع عن الحقوق دفاع المساواة المنصفة، بما يضمن التواصل الإنساني ويسهّل تماسكه ووحدته.

قائمة المراجع:

-باللغة العربية:

-الكتب:

1- السيد، أحمد فرج، (2004)، العولمة والإسلام والعرب، المنصورة، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة.

2- إبراهيم القادري، بوتشيش، (2008)، مباحث في التاريخ الاجتماعي للمغرب، بيروت، دار الطليعة.

3-إيان، كلارك، (2003)، العولمة والتفكّك، أبو ظبي، مركز الامارات والدراسات والبحوث الاستراتيجية.

4-باريخ، بيخو، (2007)، إعادة النظر في التعدّدية الثقافية (التنوّع الثقافي والنظرية السياسية)، دمشق، الهيئة العامة السورية للكتاب.

5-حسام الدين، علي مجيد، (2010)، إشكالية التعدّدية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر (جدلية الاندماج والتنوّع)، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية.

6-رشيد، بالحبيب (2013)، الهويات اللّغوية في المغرب من التعايش إلى التصادم (إشكالات تاريخية وثقافية وسياسية)، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

7-سمير، محمّد حسين، (1995)، بحوث الاعلام (الأسس والمبادئ)، القاهرة، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

8-عبّاس، الجرّار، (2000)، هويتنا والعولمة، الرباط، النادي الجراري.

9-عبد الباسط، عبد المعطي، (1999)، العولمة والتحوّلات المجتمعيّة في الوطن العربي، القاهرة، مكتبة مدبولي.

10-عبد العزيز، بن عثمان التويجري، (1998)، الحفاظ على الهوية والثقافة الإسلامية في إطار الرؤية المتكاملة، القاهرة، دار الشروق.

11-عبد العزيز، بوراس، (1991)، الوحدة والتنوع في الهوية المغربية، الرباط، مطبعة المعارف الجديدة.

12-فاطمةالزهراء سالم، (2008)، نحو هوية ثقافية عربية وإسلامية، القاهرة، دار العالم العربي.

13-فتحي، عبد الفتاح، (2001)، صناعة الغد بين العلم والخرافة، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

14-فتحي، التركي، (2010)، الهوية ورهاناتها، تونس، الدار المتوسطية للنشر.

15-فضل الله، محمد إسماعيل، (2008)، العولمة السياسية (انعكاساتهاوكيفية التعامل معها)، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة.

16-محمد، مسلم الحرماسي، (2001)، مقاربة في إشكالية الهوية، دمشق، دار الفكر.

17-محمد العربي، ولد خليفة، (2003)، المسألة الثقافية وقضايا اللسان والهوية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.

18-محمد، مسلم، (2009)، الهوية في مواجهة الاندماج عند الجيل المغاربي، الجزائر، وزارة الثقافة الجزائرية.

19-يوسف، القرضاوي، (2000)، المسلمون والعولمة، دار التوزيع والنشر الإسلامية.

-المقالات:

1-عبد الخالق، عبد الله، (1999)، العولمة، عالم الفكر، العدد 2، الكويت.

2-محمد عابد، الجابري، (2001)، مسألة الهوية (العروبة والإسلام...والغرب)، سلسلة الثقافة العربية، العدد37، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

-باللغة الأجنبية:

1-Christian joppke, Steven Lukas, (1999), multi cultural question, oxford University press

2- Heinz Kleger, Pawel Karolewski, (2004), The Theory of multiculturalism and cultural, diversity in Cambodia, university Patsdam.

3-John w Berry, (2011), integration and multuculturalism, ways towards social solidarity, papers, on social representations, volume 20.

4-Mitja zagar, (2006), Diversity management and integration, from ideas to concepts, european yearbook of minority issues, vol 06.

5-Unesco World Report, (2008), Investing in cultural diversity and intercultural dialogue, united Nations Educational, scientific and cultural organization.

6-roger mucchielli, (2006), l'analyse de contenu des documents et des communications, Edition ESF, Paris.

. الهوامش:

1. إ يان، كلارك، العولمة والتفكك، مركز الامارات والدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ط1، 2003، ص38.

2. السيد، أحمد فرج، العولمة والإسلام والعرب، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، ط1، 2004، ص39.

3.عبد الخالق، عبد الله، العولمة، مجلة عالم الفكر، الكويت، عدد 2، أكتوبر 1999، ص81.

4. سمير، محمد حسين، بحوث الاعلام (الأسس والمبادئ)، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1995، ص132.

5.رغم استخدام الباحثة للفظ أسلوب تحليل المضمون كما هو متداول في كلية علوم الاعلام والاتصال، بناء على طبيعة الاستخدام المعهودة في الكلية، وبالنظر إلى طبيعة المقاييس البيداغوجية المدرّسة والتي تشير مباشرة إلى لفظ أسلوب تحليل المضمون، عوض التقنية أو الأداة، إلاّ أنّ هناك من الباحثين في المنهجية من تبنّى لفظ أداة أو تقنية، مردّ ذلك نوعية المراجع المعتمدة في مجال البحث العلمي.

6. سمير، محمد حسين، تحليل المضمون، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ،1996، ص25.

7.roger, mucchielli, l'analyse de contenu des documents et des communications, édition ESF, paris, 2006, p17.

8.Unesco World Report, Investing in cultural diversity and intercultural dialogue, united Nations Educational, scientific and cultural organization, 2011, p11.

9.رشيد، بالحبيب ،الهويات اللّغوية في المغرب من التعايش إلى التصادم، (إشكالات تاريخية وثقافية وسياسية) ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط1، 2013، ص247، 248.

10.فاطمة الزهراء، سالم، نحو هوية ثقافية عربية وإسلامية، دار العالم العربي، القاهرة، 2008، ص31.

11. عبد العزيز، بن عثمان التويجري، الحفاظ على الهوية والثقافة الإسلامية في إطار الرؤية المتكاملة، دار الشروق، القاهرة ،1998، ص69.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

12. فاطمة الزهراء، بن سالم، نحو هوية ثقافية عربية وإسلامية، مرجع سابق، ص69.

13. محمد عابد، الجابري، مسألة الهوية (العروبة والإسلام...والغرب)، سلسلة الثقافة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد 37 ،2001، ص11.

14. فتحي، عبد الفتاح، صناعة الغد بين العلم والخرافة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،2001، ص41.

15. فضل الله، محمد إسماعيل، العولمة السياسية (انعكاساتهاوكيفية التعامل معها)، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ط 1، 2008، ص10.

16. محمد، مسلم الهر ماسي، مقاربة في إشكالية الهوية، دار الفكر، دمشق ،2001، ص24.

17. محمد العربي، ولد خليفة، المسألة الثقافية وقضايا اللسان والهوية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص109.

18. فاطمة الزهراء، سالم، نحو هوية ثقافية عربية وإسلامية، مرجع سابق، ص78.

19.عبد العزيز، بوراس، الوحدة والتنوع في الهوية المغربية، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، ط1 ،1991، ص17.

20. محمد، مسلم، الهوية في مواجهة الاندماج عند الجيل المغاربي، وزارة الثقافة الجزائرية، الجزائر ،2009، ص 114.

21. فتحي، التركي، الهوية ورهاناتها، الدار المتوسطية للنشر، تونس،2010، ص44.

22. عبّاس، الجرّار، هويتنا والعولمة، النادي الجراري، الرباط، 2000، ص12.

23. إبراهيم القادري: بوتشيش، مباحث في التاريخ الاجتماعي للمغرب، دار الطليعة، بيروت، 2008، ص14

24.Mitja zagar, Diversity management and integration, from ideas to concepts, european yearbook of minority issues, vol 06, 2006, p317.

25. Idem, p319

26. باريخ، بيخو، إعادة النظر في التعدّدية الثقافية (التنوّع الثقافي والنظرية السياسية) ، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق،2007، ص20.

27. Unesco World Report, Investing in cultural diversity and intercultural dialogue, united Nations Educational, scientific and cultural organization, 2011, p11.

28. Christian joppke, Steven Lukas, multi-cultural question, oxford University press ,1999, p26.

29. Mitja, zagar, op cit, p317.

30.Ibid, p319.

31.Ibid, p320.

32.Ibid, p313-314.

33.Ibid, p316.

34. Heinz Kleger, Powel Karolewski, The Theory of multiculturalism and cultural, diversity in Cambodia, university Patsdam, August, 2004, P. 16.

35. Mitja, zagar, op cit, p320-323

36. Ibid, p320-323.

37.John Berry: integration and multuculturalism, ways towards social solidarity, papers, on social representations, volume 20 ,2011, p24.

38. حسام الدين، علي مجيد، مرجع سابق، ص259.

39. المرجع نفسه، ص261-262.

40.John w, Berry, op cit, p25.

41. حسام الدين، علي مجيد، مرجع سابق، ص259.

42. المرجع نفسه، ص286.

43. Mitja zagar, op cit, p324.

44. Ibid. p325.

45.عبد الباسط، عبد المعطي، العولمة والتحوّلات المجتمعيّة في الوطن العربي، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط1، 199، ص93.

46. يوسف، القرضاوي، المسلمون والعولمة، دار التوزيع والنشر الإسلامية، 2000 ،ص46.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)